الأصالة والتجديد في دراسة علوم الحديث

بقلم: أ. د. حمزة عبد الله المليباري

كلية الدراسات الإسلامية والعربية ــ دبي

لعل علوم الحديث من أهم العلوم الشرعية التي تشتد حاجتها اليوم إلى التجديد دون أن تمس قواعدها المؤصلة ودون أن تغير مصطلحاتها الثابتة. وإذا كانت العلوم الشرعية عموما قد تعرضت في تاريخها الطويل للتأصيل وأنواع من التجديد وفق مقتضيات المراحل التي مرت عليها فإننا اليوم - بتداعيات ظروفنا العلمية الجديدة والمتغيرة - في أشد الحاجة إلى تأصيل قواعد هذه العلوم الشرعية وتجديدها, إن كنا نريد الاستفادة من هذه العلوم الشرعية.

ومن المعلوم أن علوم الحديث تعد أعظم تراث تركه لنا علماؤنا في مجال النقد، بعد أن عالجوا بها مشكلات علمية ظهرت في عصورهم، بحيث تمخض ذلك عن منهجين عظيمين متكاملين في معالجة النصوص؛ أحدهما منهج النقد, ومصدره جهد المحدثين النقاد الذين عاشوا في عصر الرواية، الذي يقدر على وجه التقريب ببداية القرن الأول إلى نهاية القرن الخامس الهجري، وثانيهما منهج تحقيق التراث، ومصدره جهد العلماء المتأخرين في عصر ما بعد الرواية أي بعد القرن السادس الهجري.

والذي يجب علينا اليوم - كخلف لأولئك السلف - الحفاظ على هذا التراث العظيم والذود عن أصالته، والعمل في تسهيله للأجيال اللاحقة، ولا يمكن لنا تحقيق ذلك إلا إذا قمنا بتأصيل مسائله ومصطلحاته، وتجديدها وتطوير منهج دراستها وفق مقتضيات عصرنا، وإلا فإننا نكون قد أسهمنا -

من غير أن نشعر – في تهميش هذا التراث العظيم، بشطريه المذكورين، وهما: منهج النقد ومنهج تحقيق التراث، بل في إمانته تدريجيا. ولا شك أن الذين يسعون في سبيل التجديد يواجهون صعوبات كبيرة، ومن أخطرها اتهامهم بأنهم – بعملهم في التجديد – يهدمون ما بنى السابقون، ومن الغريب أن هذه التهم تأتي عادة من قبل أهل الاختصاص ممن يذهبون إلى أبعد الحدود في تقديس كل شيء يسمى تراثا، غاضين أطرافهم تجاه ما قام به الأئمة على طول التاريخ من تجديد وتأصيل، ولذلك فإن هذا النوع من الناس أصبحوا بذلك من دعاة الإهمال والتقصير والتهميش، ولكنهم لا يشعرون بخطورة ذلك. والواقع أن استفادتنا من علوم الحديث تستوجب منا القيام بتأصيلها وتجديدها، وإلا فإن ما نبذله من جهد في تدريسها للطلبة أو في مجال دفاعنا عن السنة يكون قليل الجدوى، ومثيرا للجدل.

وقبل أن أخوض في الموضوع أود أن أتساءل:

1 ــ هل هناك خلل في دراسة علوم الحديث وتدريسها.

2 ــ ما طبيعة هذا الخلل؟

3 ــ ما هي أسبابه ؟

وحين تتم الإجابة، عن هذه التساؤلات، في ضوء الأدلة والأمثلة، فإننا نكون قد وقفنا على أهمية موضوع البحث :"الأصالة والتجديد في دراسة علوم الحديث" في سبيل حل الإشكال ومعالجة أسبابه، بطريقة منهجية واضحة، يقتنع بها كل منصف معتدل (إن شاء الله تعالى).

تحديد المصطلح

ولا يمكن لي الحديث عن الأصالة والتجديد في دراسة علوم الحديث بدون أن أحدد معناهما. وإن كان كل من هذين المصطلحين يفسر بمعان مختلفة حسب ذوق المفسر، فالذي أقصده هنا ما يلي: فالأصالة أعني بها احترام القواعد الثابتة التي لا تقبل التغيير، والتي تمخض عنها جهد المحدثين النقاد أصحاب التخصص الحديثي وأصحاب الملكة الحديثية.

وأما التجديد فقد جاء بمعان مختلفة، منها:

1 ــ إرجاع الأمور إلى حقيقتها ومنبعها الأصيل حين تنحرف عنها تلك الأمور، وتصحيح المفاهيم حين تشوه، وتداول بين الناس بوجه غير سليم. والتجديد بهذا المعنى معروف، بل هو مصطلح إسلامي أيضا، وعليه يحمل معنى تجديد الدين، ويمكن الاستئناس في هذا المجال بما ورد بسند ضعيف "جددوا إيمانكم، قيل يا رسول الله! وكيف نجدد إيماننا ؟ قال : أكثروا من قول (لا إله إلا الله)".

2 ــ توسيع معاني المصطلحات، وإضافة قواعد جديدة من شأنها معالجة إشكالات تستجد في سبيل حفظ السنة، دون مساس لما قعده أصحاب التخصص عمليا، كما حدث ذلك في علوم الحديث في عصر ما بعد الرواية، حين أدرك المحدثون ضرورة حفظ الكتب التي صارت هي المعتمدة لديهم في نقل الأحاديث، وقعدوا قواعد جديدة، أو طوروها من أجل حماية تلك الكتب، وهي بعيدة عن التحريف والتصحيف والانتحال.

4 ــ تجديد وسائل تدريس علوم الحديث حسب الظروف والأعراف العلمية.

وقد شهدت علوم الحديث عبر تاريخها الطويل عملية تجديدها بهذه المعاني الثلاثة، وهذا ما سأبينه في الفقرات الآتية: الأصالة والتجديد في ضوء تاريخ علوم الحديث.

إذا كان مستوى الإنسان الفكري يتغير بتغير الأعراف والتقاليد التي يعيشها، وتتجدد نوعية انشغالاته العلمية بتجدد العوامل والدوافع في حياته الثقافية، فإن المنهج الذي ينتهجه الإنسان في تناول أي علم تراثي، من أجل تثقيفه وتكوينه ينبغي أن يكون مناسبا لذلك المستوى الذي يتمتع به، كما أن التصدي لحل الإشكالات المستجدة يستوجب إرجاع الأمور إلى مجراها الحقيقي ، إذا كانت تلك الإشكالات ناجمة عن الانحراف والتغيير الجوهري، كما يستوجب توسيع معاني بعض المصطلحات، أو إضافة بعض القواعد إذا كان ذلك كفيلا بسد ثغرة تلك الإشكالات، وهذا هو الذي شاهدناه في تاريخ علوم الحديث.

وإذا نظرنا في واقع علوم الحديث نجد تاريخها قد مر على مراحل مختلفة، مرحلة التطبيق، ثم مرحلة التنظير مع التطبيق، ثم مرحلة التنظير دون التطبيق. وهذه المراحل الثلاث تعد مثالا حيا لتجديد علوم الحديث وتأصيلها.

وكانت المرحلة الأخيرة – وهي مرحلة التنظير دون التطبيق – بداية لاحتراق هذا العلم بعد نضجه – كما قيل – ولاختفاء معالمه مرحليا عن إدراك الباحثين، جراء تعرضه للتجديد من قبل أصحاب التخصصات المختلفة، البعيدة عن تخصص الحديث حتى آل علم الحديث إلى ما آل إليه اليوم، وأصبح جميع الفئات يتناولونه تنظيرا وتطبيقا دون جوهره، وصارت كثير من مسائل هذا العلم غير واضحة المعالم، الأمر الذي أدى إلى أن تكون المفاهيم حوله لدى كثير من المعاصرين غير سديدة، كما هو الحال في

التصحيح والتضعيف، وقبول زيادة الثقة، وقبول تفرد الثقة، وغيرها من المسائل.

كما يتضح ذلك كله لدى مقارنة سريعة بين الكتب التي ظهرت في عصور الرواية، كالرسالة للإمام الشافعي الذي يعد أول مؤلف في علوم الحديث، وكتاب مقدمة صحيح مسلم وكتاب التمييز له، ورسالة أبي داود إلى أهل مكة، وخاتمة سنن الإمام الترمذي، ومعرفة علوم الحديث للحاكم، والكفاية وغيره من الكتب للخطيب البغدادي، وبين الكتب التي ظهرت في عصر ما بعد الرواية ،كمقدمة ابن الصلاح وغيره .

ومن الجدير بالذكر أن مقدمة ابن الصلاح يعد أول كتاب استحدث فيه منهج جديد لطرح مسائل علوم الحديث؛ إذ يشتمل هذا المنهج على جمع المصطلحات التي وردت عن أئمة الحديث في عصور الرواية، ووضع تعريفات لها وفق قواعد منطقية من أجل تقريب تلك المصطلحات إلى فهوم المبتدئين، وتسهيل حفظها عليهم، وبذلك صار هذا العلم مشهورا بعلم مصطلح الحديث.

وعلى الرغم من جهود بعض الأئمة المحققين – كالعلائي وابن دقيق العيد وابن رجب الحنبلي والعراقي وابن حجر – في تصحيح ما وقع في كتب المصطلح من إطلاق في المقيد، وتضييق في الموسع، وخلط بين المناهج المختلفة؛ فإن عملية تجديد علوم الحديث في عصرنا الحاضر أغفلت تماما هذه الجهود، والاستفادة منها، لكونها مبثوثة في بطون التعليقات المتناثرة في أماكن مختلفة، التي لا تصل إليها إلا الأنظار الفاحصة المتتبعة المتمعنة، ولذا بقيت الأخطاء والنواقص في الكتب التي تعد جديدة كما هي؛ وذلك لأن عملية التجديد في مراحلها الأخيرة لم تتجاوز ترتيب مصطلحاتها ترتيبا فنيا، مع تشتت مسائلها، بحيث تكون صلة بعضها ببعض أمرا خفيا لا

يتفطن إليه القارئ، ومع بقاء الأسلوب المنطقي في صياغة التعريفات، وتحليل قيودها، الأمر الذي جعل كتب المصطلح معقدة، يصعب فهمها على جميع الفئات من الدارسين والباحثين؛ إذ لم تراع في الترتيب الوحدة الموضوعية، ولم يذهب أحد من المؤلفين إلى طرح المسائل بطريقة يألفها أهل عصرنا، بعيدة عن أساليب علم المنطق، التي خوطب بها السابقون، بل بقيت المصطلحات في أغلب مصادرها قاصرة لا تغطي إلا بعض معانيها، وجميع ذلك واضح وجلي إذا قمنا بمقارنة سريعة بين كتاب (النكت) الذي ألفه الحافظ ابن حجر، وبين كتب المعاصرين.

وبما أن هذا التجديد قد انحصر في ترتيب المصطلحات ترتيبا فنيا، مع تقيده بتلك الأساليب المنطقية ذاتها، دون مواكبتها لمستجدات عصرنا في مجال التعليم ومناهجه، وطبيعة التكوين النفسي لطلابنا اليوم، فإن تشتت الموضوعات في كتب المصطلح لا يزال يشكل عائقا كبيرا لدى المعاصرين في استيعابها، الأمر الذي أدى إلى بعدهم عن منهج المحدثين النقاد، وتخبطهم تخبطا شديدا في خلط المفاهيم، وخلطهم بين مناهج مختلفة، وجعل مناهج المتأخرين هي مناهج المتقدمين نفسها .

وسأذكر (إن شاء الله) نوع التجديد الذي يمكن أن نعالج به الخلل المنهجي والعلمي في دراسة علوم الحديث، وذلك بعد أن ألفت القارئ إلى ما نهض به أئمتنا عبر التاريخ من أنواع من التجديد في علوم الحديث .

نماذج من التجديد بمعانيه الثلاثة

أولا : التجديد بمعنى إرجاع الأمور إلى مجراها الحقيقي ومنبعها الأصيل حين انحرافها.

ويتجسد هذا المعنى بجلاء في عمل كثير من المحدثين، - سواء كانوا متقدمين أم متأخرين - إذ قاموا بتأصيل القواعد وتنظيرها حين فرضت

عليهم طبيعة ظروفهم العلمية، التي صارت فيها حالات الانحراف الفكري، حول بعض القضايا المتعلقة بالسنة وعلومها، تشكل خطرا على الأمة، ونهضوا بواجب الدفاع عن السنة وعلومها، حتى استطاعوا بذلك رد الأمور العلمية إلى منبعها الأصيل.

وعلى سبيل المثال، ننظر في كتاب الإمام الشافعي(الرسالة) الذي يعد أول كتاب في أصول الحديث وأصول فقهه، لقد ألفه (رحمه الله تعالى) للدفاع عن السنة لما انحرفت الأفكار والتصورات حول مدى الاحتجاج بالسنة وبخبر الخاصة منها غير المشهور؛ فقعد الإمام الشافعي قواعد في الاحتجاج بها عموما، وبالخصوص الاحتجاج بخبر الخاصة، مستمدا إياها من التطبيقات العملية للأئمة السابقين، لترجع الأمور المتعلقة بالسنة إلى ما كانت عليه في العصور السابقة، ولذلك نرى في هذا الكتاب أسلوب الحوار مع المخالفين. ويمكن أن نعبر عن هذا العمل العظيم الذي قام به الإمام الشافعي (رحمه الله تعالى) من خلال تأليف هذا الكتاب، بأنه تجديد وتأصيل. كما ترى التجديد بهذا المعنى ذاته في مقدمة صحيح مسلم؛ إذ يقول: ‘‘وقد تكلم بعض منتحلي الحديث من أهل عصرنا في تصحيح الأسانيد وتسقيمها بقوله، لو ضربنا عن حكايته وذكر فساده صفحا، لكان رأيا متينا ومذهبا صحيحا؛ إذ الإعراض عن القول المطرح أحرى لإماتته، وإخمال ذكر قائله، وأجدر أن لا يكون ذلك تنبيها للجهال عليه’’.

‘‘غير أنا لما تخوفنا من شرور العواقب واغترار الجهلة بمحدثات الأمور وإسراعهم إلى اعتقاد خطأ المخطئين، والأقوال الساقطة عند العلماء، رأينا الكشف عن فساد قوله ورد مقالاته بقدر ما يليق به من الرد أجدى على الأنام وأحمد للعاقبة (إن شاء الله)’’.

إلى أن قال : ''وهذا القول (يرحمك الله) في الطعن في الأسانيد قول مخترع مستحدث غير مسبوق صاحبه إليه ولا مساعد له من أهل العلم عليه.. (ثم ذكر القاعدة المتفق عليها عمليا)''1.

وهذا مثال ثالث لتجديد علوم الحديث بالمعنى ذاته؛ يقول الإمام الحاكم في مقدمة كتابه (معرفة علوم الحديث) : '' أما بعد فإني لما رأيت البدع في زماننا كثرت، ومعرفة الناس بأصول السنن قلّت مع إمعانهم في كتابة الأخبار، وكثرة طلبها، على الإهمال والإغفال ، دعاني ذلك إلى تصنيف كتاب يشتمل على ذكر أنواع علم الحديث مما يحتاج إليه طلبة الأخبار المواظبون على كتابة الآثار، واعتمد في ذلك سلوك الاختصار دون الإطناب في الإكثار، والله الموفق لما قصدته، والمانّ في بيان ما أردته، إنه جواد كريم رءوف رحيم'' 2.

فجمع الإمام الحاكم في كتابه (معرفة علوم الحديث) ما تناثر في مسموعاته من نصوص النقاد تأصيلا للقواعد حتى لا تنحرف الأفكار حولها، ولا يبتعد الناس عن السنة النبوية الثابتة.

كما أن من المحققين المتأخرين من قام بالتصحيح والاستدراك على ابن الصلاح وغيره من الأئمة، وأنا أذكر هنا بعض الأمثلة؛ يقول الحافظ ابن حجر :

''وهنا (يعني في قبول الإمام ابن الصلاح الوصل حين تعارضه مع الإرسال) شيء يتعين التنبيه عليه وهو: أنهم شرطوا في الصحيح أن لا يكون شاذا، وفسروا الشاذ بأنه ما رواه الثقة فخالفه من هو أضبط منه أو أكثر عددا، ثم قالوا: تقبل الزيادة من الثقة مطلقا؛ فلو اتفق أن يكون من أرسل أكثر عددا، أو أضبط حفظا أو كتابا، على من وصل، أيقبلونه أم لا؟ أم هل يسمونه شاذا أم لا؟ لا بد من الإتيان بالفرق أو الاعتراف بالتناقض'' .

ويقول تلميذه البقاعي: ''إن ابن الصلاح خلط هنا طريقة المحدثين بطريقة الأصوليين، فإن للحذاق من المحدثين في هذه المسألة نظرا لم يحكه، وهو الذي لا ينبغي أن يعدل عنه، وذلك أنهم لا يحكمون منها بحكم مطرد، وإنما يديرون ذلك على القرائن'

وسبقهما في ذلك الإمامان ابن دقيق العيد والعلائي، أما ابن دقيق العيد فيقول: ''من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنهم إذا تعارض رواية مسنِد ومرسِل أو رافع وواقف أو ناقص وزائد إن الحكم للزائد لم يصب في هذا الإطلاق فإن ذلك ليس قانونا مطردا، والمراجعة لأحكامهم الجزئية تعرف صواب ما نقول'' .

وهذا نص العلائي: ''كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل والبخاري وأمثالهم يقتضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلي بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديث حديث''.

ويقول ابن الوزير مستفيدا من هذه النصوص جميعا: ''وعندي أن الحكم في هذا لا يستمر، بل يختلف باختلاف قرائن الأحوال، وهو موضع اجتهاد'' .

وقد أجاد الحافظ ابن حجر حين عقب على الحافظ العلائي بقوله: ''وهذا العمل الذي حكاه عنهم إنما هو فيما يظهر لهم فيه الترجيح، وأما ما لا يظهر فيه الترجيح فالظاهر أنه المفروض في أصل المسألة ، وعلى هذا فيكون في كلام ابن الصلاح إطلاق في موضع التقييد'' .

والذي رأينا في عمل الأئمة من تأصيل القواعد، وتصحيح ما يتعلق بها من الأخطاء والشبهات لم يكن إلا تجديدا بمعنى إرجاع الأمور إلى حقيقتها.

ثانيا: التجديد بمعنى توسيع معنى المصطلحات، وإضافة قواعد جديدة

وحين تنظر في عمل المتأخرين يتبين لك أنهم في عصر ما بعد الرواية، الذي تغيرت فيه الأعراف العلمية في تلقي العلم، اضطروا إلى توسيع معاني بعض المصطلحات، وإضافة قواعد جديدة لمواجهة تداعيات الظروف العلمية المستجدة، حتى تمخض ذلك عن ظهور منهج جديد أصيل في تحقيق التراث، ولو لم ينهضوا بذلك التجديد وفق مقتضى عصرهم لنقلت إلينا مصادر الحديث ودواوينه مصحفة ومحرفة وغير موثوقة .

والذي ترى في مبحث طرق التحمل والأداء ، وتقسيم الإجازة إلى أنواع كثيرة ، وفي مبحث الجرح والتعديل ، والخبر المتواتر ، وهل يفيد خبر الواحد العلم، والقواعد التي اهتم بها المتأخرون في رواية الكتب، كل ذلك نماذج حية لما قام به المحدثون في عصر ما بعد الرواية من التجديد بهذا المعنى الثاني، وهو توسيع معاني بعض المصطلحات، وإضافة قواعد وضوابط جديدة في علوم الحديث لتكون شاملة لمواجهة جميع أنواع الإشكال الطارئة في مجال الدفاع عن السنة.

وأذكر هنا على سبيل المثال المصطلحات التي وسعت معانيها، أو استحدثت، في عصر ما بعد الرواية، وهي التي تراها في كتب المصطلح – مقدمة ابن الصلاح وما بعدها – تحت عنوان ألقاب المحدثين. وهي كالمسنِد ، المحدث، الحافظ، الحجة، الحاكم، أمير المؤمنين.

أما المسنِد – بكسر النون – فمصطلح جديد لم يطلق في عصر الرواية، والمصطلح المشهور سابقا في عصر الرواية هو ''الراوي''، ولم يطلق مصطلح ''المسند'' إلا في عصر ما بعد الرواية، ليكون معناه من يروي الحديث بإسناده في الوقت الذي انقطع فيه الإسناد والرواية المباشرة، يقال: ''فلان مسنِد الدنيا'' إذا كان متميزا برواية الأحاديث في عصر ما بعد الرواية، دون أن يطلق عليه راوي الحديث، وذلك للفصل بين عصرين مختلفين : ''عصر الرواية'' و''عصر ما بعد الرواية''. وكذلك مصطلح ''الحاكم'' جعله المحدثون في عصر ما بعد الرواية لقبا للمحدث الذي أحاط علما بجميع الأحاديث حتى لا يفوته منها إلا اليسير. وهذا المصطلح ليس له وجود في صيغ الجرح والتعديل.

وأما (المحدث) فمصطلح قديم، لكن تغير معناه في عصر ما بعد الرواية ، وصار المحدث لقبا خاصا بمن اشتغل بالحديث رواية ودراية ، وجمع رواة ، واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره، وتميز في ذلك حتى عرف فيه خطه، واشتهر فيه ضبطه، وقيل :''المحدث من تحمل الحديث رواية واعتنى به دراية ''، وقيل غير ذلك من المعاني، غير أن ذلك كله يفيد معنى واحدا مختلفا تماما عن معنى مصطلح (المحدث) في عصر الرواية، وهو كل من يهتم بالأحاديث سماعا ورواية وكتابة – سواء كان له دراية أم لا ، سواء كان متقنا ضابطا لما يرويه أم لا – ويتجلى ذلك من خلال تتبع ألفاظ الجرح والتعديل .

وكذلك كل من مصطلحي (الحافظ) و (الحجة)، فقد استحدث معناهما حسب العرف الجديد في عصر ما بعد الرواية؛ فصار معنى (الحافظ) من توسع في الحديث وفنونه، بحيث يكون ما يعرفه من الأحاديث وعللها أكثر مما لا يعرفه. وقيل غير ذلك من المعاني، لكن لم يكن مصطلح

الحافظ في عصر الرواية معهودا بشيء مما ذكر من المعاني، بل يطلق على الثقة والضعيف، والمحدث والناقد، ودون تحديد عدد الأحاديث التي ينبغي حفظها ليعد الراوي حافظا.

كما أن كلمة (الحجة) أصبحت في عصر ما بعد الرواية لقبا خاصا بالحافظ الذي وعى أكثر من مائة ألف، وأصبح ما يحيط به ثلاث مائة ألف حديث مسندة، وأما في عصر الرواية فلم يشترط فيه ذلك، فكل من كان متميزا بالإتقان والضبط وندرة الخطأ فيما يرويه يعد حجة، سواء حفظ ذلك العدد من الأحاديث أم لا، وسواء كان فقيها أم لا، وسواء اعتمد على الحفظ أم على الكتاب. وتعد كلمة (الثقة) مرادفة لكلمة (الحجة).

ومما تأثر أيضا بمرور الزمن المصطلحات التي تشكل نقاطا جوهرية في مسائل علوم الحديث؛ كالصحيح، والحسن، والمعلول، والشاذ، والمنكر، والمحفوظ، والمعروف، وغيرها، حيث إن معانيها تغيرت في عصر ما بعد الرواية، وذلك بتضييقها، فالصحيح لا يطلق إلا على مرويات الثقات أو الصدوق، والمعلول والشاذ مقيدان أيضا بمرويات الثقات، بينما المحدثون النقاد في عصر الرواية كانوا يطلقونها على مرويات الثقات والضعفاء في حالة ما إذا أصابوا فيها، ومن المعلوم أن المتقدمين لم ينشغلوا بضبط المصطلحات وتحديد معانيها بالتعريفات، كالمتأخرين .

وأما القواعد التي تتصل بضبط الكتب وكتابتها وروايتها، ومقابلة النسخة الفرعية بالأصل، وحلقات السماع والطباق فلم تظهر بصورتها الكاملة إلا في عصر ما بعد الرواية.

كما أن الخطيب البغدادي أدخل بعض المباحث الجديدة في علوم الحديث متأثرا بعلم المنطق، كمبحث (المتواتر) وما يتعلق به من التفاصيل، وكالآراء حول تعارض الوصل والإرسال، حتى قال الحافظ ابن رجب :

"إن الخطيب تناقض فذكر في كتاب الكفاية: للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله، كلها لا تعرف عن أحد من متقدمي الحفاظ، إنما هي مأخوذة من كتب المتقدمين" .

ولم يكن ذلك من الخطيب إلا لأنه قد نهض بتغطية احتياجات الظروف العلمية المنطقية التي عاشها، فأدخل في علوم الحديث من المباحث ما يمكن أن يعالج به مشكلات عصره فيما يتصل بالسنة وعلومها، وبأسلوب منطقي ألفه معاصروه . كما أن الخطيب استحدث مصطلحات جديدة أيضا، مثل (المزيد في متصل الأسانيد) و(السابق واللاحق) وغيرهما من المصطلحات التي لم تطلق سابقا، وكل ذلك كان أمثلة حية لأنواع التجديد الذي قام به كل من الخطيب البغدادي في أواخر مرحلة الرواية، واللاحقين في عصور ما بعد الرواية.

ثالثا: التجديد بمعنى تطوير وسائل تدريس علوم الحديث حسب الأعراف العلمية

ومن تتبع مقدمة ابن الصلاح وما بعده من الكتب ، مقارنا بينها وبين الكتب القديمة يلحظ عملية التجديد بهذا المعنى مستمرة إلى يومنا هذا دون توقف. وإذا كان ابن الصلاح ومن بعده من المؤلفين يركزون عموما على جمع المصطلحات ووضع تعريفات مناسبة لها، بغض النظر عن كيفية ترتيبها، فإن الكتب السابقة لم تكن مهتمة بذلك قدر اهتمامهم بتأصيل القواعد والمسائل في ضوء نصوص النقاد وعملهم. وهذا - دون شك - تجديد في وسائل التعليم، حسب ما تقتضيه المرحلة العلمية التي مرت عليهم في عصر ما بعد الرواية. ولذلك أصبح علم الحديث مشهورا بـ (علم مصطلح الحديث) .

بيد أن التجديد في مراحله الأخيرة أخذ منحى آخر يتسم بالجوانب الشكلية، إذ لم يتجاوز ذلك ترتيب المصطلحات ترتيبا فنيا، كأن يذكر ما يتعلق منها بالإسناد، ثم ما يتعلق بالمتن، ثم ما يشترك فيهما جميعا، أو أن تقسم المصطلحات إلى المقبول والمردود وما يتصل بهما، ومع ذلك فإن تشتت الموضوعات لا يزال عائقا كبيرا في سبيل استيعاب الطلبة للأبعاد العلمية لمصطلحات علوم الحديث، و الذي رأيناه في كتب المتأخرين والمعاصرين هو نوع ثالث من التجديد، وهو تطوير وسائل تدريس علوم الحديث.

والذي يستنتج من هذه الوقائع المختلفة التي شهدتها علوم الحديث في سبيل تجديدها عبر تاريخها الطويل هو أن علوم الحديث ومناهج دراستها قد تعرضت للتأصيل وأنواع مختلفة من التجديد، وكل ذلك كان وفق مقتضيات العصور واحتياجات المراحل التي مرت بها، وفي ضوء ذلك فإننا - في العصر الذي تغيرت فيه أساليب التفكير ونوعية الانشغالات العلمية - بحاجة إلى استحداث المناهج في ذلك حسب ما تقتضيه الظروف العلمية، ولا ينبغي لنا تقديس تلك الأساليب باعتبارها تراثا، وإن كان ذلك عملا قد يبرر بأن واضعيها أعلم منا، فإن الآثار التي تترتب على ذلك التقديس تشكل خطرا على الأمة في عقيدتها وسلوكها ومصدرها. وهذا ما سأذكره في الفقرات الآتية:

الخلل المنهجي في دراسة علوم الحديث وتدريسها، وطريقة علاجه

هل نعاني اليوم من خلل منهجي في دراسة علوم الحديث وتدريسها؟ وما طبيعة هذا الخلل؟ وما أسبابه؟ أسئلة يجب طرحها لبيان أهمية الأصالة والتجديد في دراسة علوم الحديث، كعلاج مناسب لتلك المعضلات العلمية الخطيرة التي تشكو منها السنة النبوية الشريفة.

وحين نتتبع جهود المعاصرين في خدمة السنة، ومنهجهم في الدفاع عنها نجد آثار الخلل المنهجي عندهم في دراسة علوم الحديث وتدريسها واضحة وجلية. فإنهم يصححون الأحاديث ويحسنونها ويضعفونها بناء على ظواهر السند، وأحوال رواتها، وألقابهم العامة، وذلك يعد من أوضح مظاهر الانحراف المنهجي في خدمة السنة والدفاع عنها. ومن المؤسف جدا أن بعض الناس لا يشعرون بذلك ولا بخطورته، بل لا يزالون يعتقدون بأنه هو المنهج الأسلم، وأنه منهج المحدثين النقاد بعينه. والواقع أن هذا الأسلوب في التصحيح والتضعيف انزلاق خطير. لقد قال السخاوي (رحمه الله، ولله دره):

"وأما من لم يتوقف من المحدثين والفقهاء في تسمية ما يجمع الشروط الثلاثة (وهي العدالة والضبط والاتصال) صحيحا، ثم إن ظهر شذوذ أو علة رده، فشاذ وهو استرواح، حيث يحكم على الحديث بالصحة قبل الإمعان في الفحص وتتبع طرقه التي يعلم بها الشذوذ والعلة نفيا وإثباتا فضلا عن أحاديث الباب كله التي ربما احتيج إليها في ذلك ، وربما تطرق إلى التصحيح متمسكا بذلك من لا يحسن، فالأحسن سد هذا الباب"

والواقع أن هذا الانحراف المنهجي لم يكن إلا من آثار الخلل الواقع في دراسة علوم الحديث وتدريسها، وسوء تصورهم حول مسائلها ومصطلحاتها، كإطلاقهم قبول زيادة الثقة، أو قبول ما تفرد به الثقة، أو تصحيح ما رواه الثقة عموما، أو تقوية الحديث الضعيف بالمتابعات والشواهد بمجرد كونها من رواية غير المتروكين. ولذلك اندفع الكثيرون من المعاصرين للتصدي لمهمة التصحيح والتضعيف، فسلكوا في ذلك مسلكا سهلا، وهو النظر في أحوال الرواة العامة، والحكم على الحديث حسب مراتبهم في الجرح والتعديل. فمثلا؛ يقولون: "هذا إسناد رجاله ثقات والحديث صحيح"، و"فلان صدوق فحديثه حسن، وقد توبع فارتقى إلى

الصحيح''، و''فلان ضعيف فحديثه ضعيف، لكنه توبع فارتقى إلى الحسن''، و''هذا متروك فحديثه متروك''، و''هذا كذاب فحديثه موضوع''.

وكل هذا (كما ترى) عمل أشبه ما يكون بالقواعد الرياضية، لا يحتاج فيه الباحث إلى حفظ ولا معرفة ولا فهم ولا ممارسة، بل غاية جهده أن ينظر في كتاب (التقريب) للحافظ ابن حجر العسقلاني، ثم يحكم على الحديث حسب مراتب الرواة المبينة فيه. ولعل ذلك لحسن نواياهم في إحياء السنة والدفاع عنها.

وتعد تقوية الحديث الضعيف بالمتابعات والشواهد من أعظم مسائل علوم الحديث دقة، ومن أكثرها حساسية؛ لتوقفها على علم العلل من جهة، ولكونها أساسا لكثير من المسائل الفقهية والعقدية والسلوكية وغيرها من جهة أخرى. ولذا يتعين علينا معرفة منهج المحدثين النقاد في تنظير هذه المسألة وتطبيقها، إذا أردنا أن نخدم السنة وفقهها خدمة تليق بمكانتها التشريعية. وعلى الرغم من ذلك فإن كثيرا من الباحثين يتناولون اليوم هذه المسألة، كأنها في متناول الجميع، يتصدون لتطبيقها، وليس لديهم من المعارف والخبرات ما يؤهلهم لذلك، اللهم إلا ما أخذوا من كتب المصطلح من تصورات عامة عن ''الشاهد'' ونوعي ''المتابعة'': التامة والقاصرة؛ فيجمعون الروايات حتى لو كانت معلولة أعلها النقاد بالتفرد أو المخالفة، أو مذكورة في كتب الضعفاء لغرض البرهنة على ضعف رواتها المترجم لهم فيها، أو الأحاديث التي ينفرد بها أحد الرواة في أواخر مرحلة الرواية، مما لا يعرفها المحدثون القدامى، أقول: يجمعون هذه الأنواع من الأحاديث كحاطب ليل، من أجل التصحيح أو التحسين.

ولذلك فالحديث الذي أعله نقاد الحديث بغرابته، أو تفرده، أو بقولهم: "لا يصح في هذا الباب شيء "، يكون عند كثير من المعاصرين محل إشكال ورفض، لا سيما في حالة ما إذا كان راوي الحديث ثقة أو صدوقا. وكان سندهم الوحيد في هذا الموقف الرافض هو أن الراوي صالح مقبول حديثه، وأنه لم يكن متروكا ولا متهما بالكذب والوضع. وإن كان هذا يفهم من كتب المصطلح كقاعدة مطردة في مسألة تقوية الحديث الضعيف، لكنها مقيدة بشروط يدل عليها منهج المحدثين النقاد في قبول الحديث ورده. وأما منهج المحدثين النقاد من المتقدمين في تصحيح الأحاديث وتحسينها وتعليلها فقائم على تتبع القرائن والملابسات التي تحيط بها، لا سيما ما يتفرد به الثقة من الأحاديث، أو يزيده في الأسانيد أو المتون على غيره من الثقات، وإذا لم يقفوا بعد التتبع على شيء من القرائن فيكون حال الراوي عندئذ هو المعول عليه، فيصحح حديث الثقة، ويضعف حديث الضعيف ، ويحسن حديث الصدوق، ومن الجدير بالذكر أن حكمهم هذا لا يفيد إلا الظن، بخلاف حكمهم في ضوء القرائن المحتفة بالحديث.

وتتجلى خطورة الانحراف المنهجي لدراسة الأحاديث تصحيحا وتضعيفا في تسرع أصحابه إلى استنباطهم الأحكام الفقهية والعقدية والسلوكية مما يصححونه من المرويات، أو رفضهم لها لسبب تضعيفهم ما ورد فيها من الأحاديث، وذلك لأنه يؤدي إلى إحداث شرخ في بناء الأمة، وتوسيع دائرة الاختلاف بينهم، إلى جانب طمس معالم منهج المحدثين النقاد في نقد الأحاديث، واستبدالها بمناهج شكلية لا تناسب طبيعة السنة النبوية. وعليه فالآثار المترتبة على إهمال التجديد في علوم الحديث، ومناهج تدريسها، تشكل خطرا جسيما على الأمة الإسلامية في وحدتها وعقيدتها ومصدرها.

وقد كنت مهتما بهذا الجانب نحو خمس عشرة سنة، وذلك بعد أن لاحظت حالة الفوضى تتصاعد في أوساط الباحثين المعاصرين في دراسة علوم الحديث وشرح مصطلحاتها، وعملهم في التصحيح والتضعيف، معتمدين القواعد التي وردت في كتب المصطلح دون دراية، ويقول بعضهم في ذلك ''زيادة الثقة مقبولة كما هو المقرر في كتب المصطلح''، بل وجدت شخصا - وهو أستاذ جامعي قضى حياته في تدريس علوم الحديث وغيرها - يصرخ في وجهي قائلا ''لو درس أبو حاتم وغيره من الأئمة حتى البخاري لما تجاوزوا النتائج التي توصلت إليها، لأني (والحمد لله) طبقت قواعد المحدثين''. ومن المحدثون لديه يا ترى بعد أبي حاتم والبخاري وغيرهما من الأئمة المتقدمين ؟ وكأن الرجل لم يشعر بوجود تباين منهجي بين المتقدمين النقاد وبين المتأخرين، ولذا يعتمد القواعد المذكورة في كتب المصطلح اعتمادا كليا، ويجعلها محل اتفاق بينهم، وللأسف إن الرجل لا يدري ماذا قال محققو المتأخرين - أمثال العلائي وابن رجب وابن كثير وابن دقيق العيد وابن حجر والسخاوي - في ضرورة احترام الأحكام الصادرة من النقاد أصحاب الملكة الحديثية.

قال الحافظ ابن حجر: ''فمتى وجدنا حديثا قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليله، فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه، وهذا الشافعي مع إمامته يحيل القول على أئمة الحديث في كتبه فيقول: وفيه حديث لا يثبته أهل العلم بالحديث'' .

وقال السخاوي في نوع (الموضوع): ''ولذا كان الحكم من المتأخرين عسرا جدا، وللنظر فيه مجال، بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله التبحر في علم الحديث والتوسع في حفظه كشعبة والقطان وابن مهدي ونحوهم وأصحابهم مثل أحمد وابن المديني وابن معين وابن راهويه

وطائفة، ثم أصحابهم مثل البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي، وهكذا إلى زمن الدارقطني والبيهقي ولم يجيء بعدهم مساو لهم ولا مقارب أفاده العلائي، وقال: فمتى وجدنا في كلام أحد المتقدمين الحكم به كان معتمدا لما أعطاهم الله من الحفظ الغزير، وإن اختلف النقل عنهم عدل إلى الترجيح" اهـ.

وقال الحافظ ابن كثير : "أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن فينبغي أن يؤخذ مسلما من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم، واطلاعهم، واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالإنصاف والديانة، والخبرة والنصح، لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل أو كونه متروكا أو كذابا، أو نحو ذلك. فالمحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في مواقفهم، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم"

وقال العلامة محمد أنور شاه الكشميري في كتابه فيض الباري، وهذا نصه : "وليعلم أن تحسين المتأخرين، وتصحيحهم، لا يوازي تحسين المتقدمين، فإنهم كانوا أعرف بحال الرواة لقرب عهدهم بهم ، فكانوا يحكمون ما يحكمون به، بعد تثبت تام، ومعرفة جزئية، أما المتأخرون فليس عندهم من أمرهم غير الأثر بعد العين، فلا يحكمون إلا بعد مطالعة أحوالهم في الأوراق، وأنت تعلم أنه كم من فرق بين المجرب والحكيم، وما يغني السواد الذي في البياض عند المتأخرين، عما عند المتقدمين من العلم على أحوالهم،كالعيان، فإنهم أدركوا الرواة بأنفسهم، فاستغنوا عن التساؤل، و الأخذ عن أفواه الناس، فهؤلاء أعرف الناس، فبهم العبرة، وحينئذ إن وجدت النووي مثلا يتكلم في حديث، و الترمذي يحسنه، فعليك بما ذهب إليه الترمذي، ولم يحسن الحافظ في عدم قبول تحسين الترمذي، فإن مبناه على

القواعد لا غير، وحكم الترمذي يبني على الذوق والوجدان الصحيح، وإن هذا هو العلم، وإنما الضوابط عصا الأعمى''.

ولذلك لا ينبغي للمعاصرين أن يعترضوا على النقاد بإطلاق القواعد التي تكون مقيدة، أو تكون لها استثناءات خاصة، ولا يعرف كيفية تطبيقها إلا نقاد الحديث، ويقول الحافظ ابن رجب (رحمه الله) : ''حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم لهم فهم خاص يفهمون به إن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم'' اهـ2.

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها من خلال الدراسة المتواصلة حوالي خمس عشرة سنة يمكننا أن نحدد الخلل في دراسة علوم الحديث وتدريسها، وهو كما يلي:

1 ــ إن كثيرا من كتب المصطلح لا يزال أسلوبها في معالجة مسائلها متسما بالمنطق؛ إذ يتمثل في اعتماد التعريفات القديمة المنطقية التي لا تزال ناقصة في تغطية ما تضمنته المصطلحات من المعاني، وبلورة أبعادها النقدية، ودون أن تشير هذه الكتب إلى أن المتقدمين كانوا يستخدمونها أحيانا في أوسع معانيها. ومن المعلوم أنه كلما تختصر العبارات في التعريف يزداد المصطلح تعقيدا.

2 ــ إن الأمثلة التي تذكر في تطبيق ما تضمنته التعريفات قد لا تساعد الدارس على الاستيعاب، لأنها غير مألوفة لديه، وبالتالي يكون تحليلها متوقفا على فهم التعريفات أولا، وهذا يعد دورا في لغة المنطق .

3 ــ الخلط بين المناهج المختلفة، وعدم الإشارة إلى أن بعض المصطلحات كانت محدثة في عصر ما بعد الرواية، أو أن معانيها مستحدثة، وعليه فإننا إذا تناولنا كل المصطلحات والقواعد كأنها متفق عليها بين المتقدمين والمتأخرين، وفسرناها على هذا الأساس، فإن ذلك يؤدي إلى الخلط بين مختلف المناهج، بل إلى تشويه المفاهيم حول مضامين تلك المصطلحات، كما حدث فعلا في مصطلح العلة، والمنكر، والشاذ، وقبول زيادة الثقة، وقبول ما تفرد به. ولذلك أصبح الكثيرون اليوم يعتقدون بأن كلا من هذه المصطلحات قسيم للآخر، أو أنها أنواع مستقلة؛ فالعلة أصبحت عندهم غير الشاذ، والمنكر، وأما زيادة الثقة فيعدونها نوعا آخر لا صلة لها بشيء مما ذكر.

وفي هذه المناسبة أود أن أشير إلى تناقض عجيب نجم عن ذلك، وهو أن كثيرا من المتأخرين والمعاصرين يعتبرون ميدان العلة والشذوذ هو مرويات الثقات ، وفي الوقت ذاته يصححون الحديث الذي رواه الثقة، على الرغم من مخالفته من هو أوثق منه ، أو تفرده به ، ثم يستدلون به على الأحكام الفقهية أو العقدية أو يدافعون بها عن مذهب أو رأي يذهبون إليه ، وإذا أعل الناقد ذلك الحديث بالتفرد أو المخالفة يعقبون عليه بقولهم: كلا! إنه ثقة لا يضر تفرده أو مخالفة غيره وإنما يضر التنافي'' أليس هذا مفارقة عجيبة بين التنظير والتطبيق !! إذ يجعلون العلة والشذوذ خاصتين بما رواه الثقة نظريا، ويجعلونهما من خواص الضعيف عمليا.

4 ــ الجمع في المفترق، والتفريق في المجمتع، أو التضييق في المتسع، والإطلاق في المقيد.عدم ترتيب المسائل ومصطلحاتها ترتيبا موضوعيا، الأمر الذي أدى إلى تشتت الموضوعات التي تتضمنها تلك المصطلحات، بحيث لا تعرف صلة بعضها ببعض، وهذه النقطة مهمة

للغاية، إذ يتوقف على تحريرها استيعاب الطالب لمسائل علوم الحديث وفهمها فهما صحيحا.

5 ــ توقف المحاولة لتجديد علوم الحديث، بما تقتضيه الضرورات العلمية التي تشهدها المراحل، وعدم وجود سعي يذكر في سبيل عرض المصطلحات وتعريفاتها على تطبيقات النقاد في كتبهم المتنوعة في الأحاديث والرجال، وكأن كل من كتب في علوم الحديث، وألف فيها كتابا يعتبر مرجعا أصيلا فيها؛ ولذلك فإن القواعد العلمية المتصلة بالتصحيح والتضعيف تبتعد وتتحرف عن مجراها الحقيقي، وتبقى المفاهيم حولها مشوهة. ولذلك فإن تجديد علوم الحديث، بما يلبي ضرورة المراحل العلمية، دون مساس لأصالة قواعدها الثابتة المتفق عليها أمر ضروري لمعالجة تلك المعضلات العلمية الخطيرة التي تنسف منهج المحدثين النقاد، ومن هنا تتجلى أهمية طرح موضوع ""الأصالة والتجديد في دراسة علوم الحديث""، وأن التجديد يجب أن يكون بما يلي:

1 – إرجاع الأمور العلمية المتصلة بعلوم الحديث إلى مجراها الحقيقي، وإعطاء كل من المتقدمين النقاد، والمتأخرين ما قعدوه واصطلحوا عليه، وعدم الخلط بين مناهجهم المختلفة المتباينة في عملية التصحيح والتضعيف، إذ للنقاد المتقدمين في ذلك منهج علمي متكامل، يختلف عنه منهج المتأخرين من الفقهاء والمحدثين، كما صرح بذلك غير واحد من المحققين المتأخرين.

2 – ترتيب مسائل علوم الحديث ومصطلحاتها حسب الوحدات الموضوعية، إذ العلوم تتعقد أكثر، وتكتنفها شبهات وإشكالات، حين تعالج قواعدها أو مصطلحاتها مشتتة ومفرقة، بحيث لا تبرز صلة بعضها ببعض في المتفق، أو وجه الفرق في المفترق.

3 – توضيح معاني المصطلحات بحيث يفهمها المعاصرون – لغة وأسلوبا – دون التقيد بضوابط علم المنطق، التي اهتم بها المتأخرون تأثرا بظروفهم العلمية.

4 – استعمال الأمثلة الواقعية التي يعيشونها، إن أمكن ذلك، فإن مسائل علوم الحديث ليست فلسفة نظرية أكل الدهر عليها وشرب، وإنما هي أمور واقعية نعيشها اليوم في معالجة الأخبار التي نسمعها أو نقرأها.

5 – عدم تحديد المرجعية الأصيلة لمسائل علوم الحديث، لأنه إذا عتبرنا كل من كتب في الموضوع مرجعا أصيلا فإننا لا نشعر بما وقع فيه من الأخطاء، بل قد نعتبر تلك الأخطاء قضايا مسلمة. وقد كتبت سابقا حول أهمية ترتيب مسائل علوم الحديث وكيفيته في بعض كتبي وأبحاثي ، ولذلك سأكتفي هنا بذكر نماذج جزئية بشكل سريع:

1 – إن زيادة الثقة تقع في مصطلحات عدة ، كالشاذ ، والمنكر ، والمدرج ، وتعارض الوصل والإرسال ، والمزيد في متصل الأسانيد، ومع ذلك فكتب المصطلح تعالجها كأنها مصطلحات مستقلة، ثم تخصص مبحثا مستقلا لذكر مسألة زيادة الثقة، كأنها نوع آخر لا صلة له بما سبق من المصطلحات، ولذلك وقع حكمها متباينا عما ذكر في مباحث تلك المصطلحات، بل متباينا عن منهج النقاد في تناول مسألة زيادة الثقة. وأما إذا عالجنا هذه المسألة أي مسألة زيادة الثقة مع ربطها بتلك الأنواع، معززة بنصوص النقاد، فإن فهمنا لن ينحرف عما كان عليه نقاد الحديث، وتكون تلك الأنواع وما يتعلق بها من المسائل سهلة الفهم والاستيعاب.

2 – تشكل (العلة) نقطة خطأ يقع فيه الراوي، ولذلك تشمل جميع المصطلحات التي يعبر النقاد بها عن خطأ الراوي، سواء كان ثقة أم ضعيفا؛ كالمنكر، والشاذ، والمدرج، والمقلوب، والمصحف، والمضطرب، وحين

نرتب هذه المصطلحات حسب الوحدة الموضوعية، كما بينت آنفا فإننا نستوعب القضايا الجوهرية التي تستتر وراء هذه المصطلحات، على منهج المحدثين، وأما إذا فرقنا في مواضع مختلفة، كما هو الحال في كتب المصطلح، فإننا نكون قد أسهمنا في تعقيدها، ولذلك نرى المعاصرين يفرقون بين العلة والشاذ والمنكر ، فكأن العلة عندهم غير الشاذ، والشاذ غير المنكر.

اقتراح وتوصية

في ضوء نتائج هذا البحث يكون من المفيد أن أقترح على إخواني الباحثين في مجال الحديث وعلومه أن يولوا اهتماما بالغا في دراسة أنواع علوم الحديث، كل بمفرده، دراسة مقارنة بين ما يعرض في كتب المصطلح من تعريفات ونظريات وبين جوانبها التطبيقية في كتب الأئمة النقاد، ككتب الصحاح والسنن والعلل والرجال مع الاستقراء والغربلة بهدف التوصل لما يلي:

1 - إلقاء الضوء على الأبعاد النقدية والخلفية العلمية لكل مصطلح حديثي، ليفهم فهما صحيحا متكاملا.

2 - الاستفادة من جهود الأئمة المحدثين الواسعة، سواء كانت في حقل الرواية أو حقل النقد أو حقل الشرح والتعريف. ومن المعلوم أن سلفنا قد خاطبوا في كتبهم من يفهم لغتهم العلمية الدقيقة، ممن عاصروهم وألفوا أسلوبهم فيها، وليس من السهل أن يفهمهم من لم يعش معهم دون دراسات علمية توضح مقاصدهم .

وبهذا النوع من البحث العلمي الجاد يتصل آخرنا بأولنا بتشييد ما بنوا، وبالتالي نكون قد قمنا بتدوين تاريخنا بالبناء المعرفي والعطاء العلمي المتجدد.

الخاتمة

لعل من المفيد أن أنهي هذا البحث بتلخيص نتائجه. إن العلوم مقدسة بقواعدها ومصطلحاتها، لكن وسائل تعليمها غير مقدسة ، يمكن استبدالها بما يناسب المستوى التفكير.

لقد وقفنا على الآثار السلبية المترتبة على إهمال التفكير حول أهمية طرح موضوع "الأصالة والتجديد في مناهج دراسة علوم الحديث" ، ولذلك أقول:

لكي تتحقق الفائدة من دراسة علوم الحديث التي تعد أعظم تراث ترك لنا علماؤنا في مجال النقد وكشف الخطأ والصواب في جميع أنواع المرويات – سواء كان حديثا أم تفسيرا ، أم تاريخا أم فقها – ، ولنتمكن من استخدام قواعد النقد في بحوثنا ودراستنا فإنه يتعين علينا أن نقوم بتجديد هذا التراث العظيم من خلال ما يلي :

1 – تحديد المرجعية الأصيلة لهذا العلم.

2 – تنسيق مصطلحات الحديث ومسائله على أساس وحدتها الموضوعية.

3 – شرح تلك المصطلحات في ضوء المعطيات العلمية التي انبثقت منها هذه المصطلحات، دون خلط بين مختلف المناهج التي سبق ذكرها، وبأسلوب مألوف لدى طلابنا، دون التقيد بأسلوب المنطق الذي خوطب به السابقون في مرحلة ما بعد الرواية، وبأمثلة واقعية نعايشها اليوم، إن أمكن ذلك.

وأما أن نرتب علوم الحديث حسب مصطلحاتها بعيدا عن وحدتها الموضوعية، وأن نعتمد في شرحها على تعريفات منطقية أكل عليها الدهر وشرب فلا يلجأ إليها إلا لتبسيط محتوى علوم الحديث ، وتسهيل حفظه على

المبتدئين من الطلبة، ولا يستفاد من ذلك سوى حفظ تلك المصطلحات ، دون دراية لما تحتوي عليه من معان جوهرية وأبعاد نقدية.

والجدير بالذكر أن مقدمة ابن الصلاح ومعظم كتب المصطلح التي جاءت بعدها كانت معتمدة على ذلك الأسلوب التقليدي، المتمثل في جمع المصطلحات، وصياغة تعريفاتها وفق قواعد منطقية ، وتحديد مضامينها بشكل مبدئي لا يغطي جميع ما يحمله المصطلح من معان ، بغية تقريب علوم الحديث إلى قلوب المبتدئين ، وبذلك وقع تضييق لما وسعه المتقدمون، أو إطلاق فيما قيدوه.

والله تعالى الموفق .

المراجع والمصادر

1. تدريب الراوي للإمام السيوطي (تعليق أبي عبد الرحمن ابن عويضة ، ط: 1 سنة 1417هـ، دار الكتب العلمية ، بيروت)

2. التلخيص الحبير للحافظ ابن حجر (تحقيق عبد الله هاشم اليماني، سنة 1384هـ، المدينة المنورة)

3. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للشيخ محمد بن إسماعيل المعروف بالأمير الصنعاني (تعليق أبي عبد الرحمن ابن عويضة ، ط:1 سنة 1417هـ، دار الكتب العلمية ، بيروت)

4. الرسالة للإمام الشافعي (تحقيق أحمد شاكر)

5. سنن الدارقطني (تحقيق عبد الله هاشم يماني ، دار المعرفة ، بيروت سنة 1386)

6. صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري (مكتبة دار السلام، الرياض، ط:1، 1418هـ)

7. صحيح مسلم (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت)

8. علوم الحديث ، المشهور بـ ''مقدمة ابن الصلاح'' للإمام ابن الصلاح (تحقيق نور الدين عتر ، ط: 3 سنة 1418هـ ، دار الفكر)

9. فتح الباري شرح صحيح الإمام البخاري (مكتبة دار السلام ، الرياض ، ط:1 ، سنة 1418هـ)

10. فتح المغيث للإمام السخاوي (تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، ط: 2 سنة 1388هـ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة)

11. كيف ندرس علم تخريج الحديث لحمزة المليباري وسلطان عكايلة(ط:1 سنة 1419هـ ، دار الرازي ، الأردن)

12. مسند الإمام أحمد (المطبعة الميمنية)

13. معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري (تحقيق إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة ، بيروت)

14. المقنع في علوم الحديث للإمام سراج الدين ابن الملقن (تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع ، ط: 1 سنة 1413هـ، دار فواز، السعودية)

15. المكتبة الألفية للسنة النبوية ، مركز التراث للحاسب الآلي، الأردن

16. نزهة النظر للحافظ ابن حجر (تحقيق نور الدين عتر ط: 2، سنة 1414هـ، مطبعة الصباح)

17. النكت على مقدمة ابن الصلاح للحافظ ابن حجر (تحقيق ربيع المدخلي ، ط:1 سنة 1404هـ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة)

18. الهدي الساري مقدمة صحيح البخاري للحافظ ابن حجر (مكتبة دار السلام ، الرياض ،ط: 1 سنة 1418هـ)